مجلس التعاون

ثلث البحرينيين يريدون الاستثمار في التجارة الإلكترونية

المنامة/ متابعات:

عبر حوالي ٪33 من المشتركين في استطلاع لفئات عمرية مختلفة شمل 614 فرداً من البحرين عن رغبتهم في الاستثمار في التجارة الإلكترونية، خصوصاً في مجالات تسويق المنتجات البحرينية والأجهزة الإلكترونية وتصميم المواقع على شبكة الإنترنت.

وأشار 29 ٪ من المشتركين في الاستطلاع الذي أجري تحت شعار «نحو سوق إلكترونية مثمرة» إلى معوقات قد تواجه انتشار الأسواق الإلكترونية، أبرزها قلة الوعي لدى فئات كبيرة من المواطنين بالموضوع وعدم الثقة بالتجارة الإلكترونية والافتقار الى قوانين وتشريعات واضحة تحمي البائع والمشتري، وعدم وجود وسائل تسويق فعالة.

ووفقا لما اوردته صحيفة «الحياة» اللندنية أكد 95 ٪ من المشتركين من الأفراد امتلاكه خط إنترنت في المنزل مقارنة بـ 88 ٪ العام الماضي، وبمعدل 3 أجهزة حاسوب في المنزل الواحد.

وعبر 63 ٪ عن عدم ثقتهم باستخدام المعاملات الإلكترونية، ويستخدم 30 ٪ فقط الخدمات الإلكترونية، ويشتري 28 ٪ حاجياتهم عبر الإنترنت، ما يشير الى محاولة تفادي أخطار أبرزها الغش وسرقة البيانات الشخصية.

أضواء

سلاح الفتاوى في مواجهة الإرهاب: ما جدواه؟!

عبدالحميد الأنصاري

يحتفل العالم بأعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية، وتمتد مظاهر الزينة والأجواء الاحتفالية إلى مختلف أرجاء المعمورة، وتغمر معظم شعوب دول العالم مشاعر البهجة والفرح، وهي تودع عاماً مثقلاً بأحداثه السلبية والإيجابية قد أوشك على الرحيل، لتستقبل عاماً جديداً ملؤه السلام والمحبة وآمال عريضة في تحقيق أهدافها في تنمية مجتمعاتها.

ويبقى العالم الإسلامي استثناءً في مجرى حياة العالم، ويظل عصياً على حركة التطور والتقدم، فلا يكاد يستطيع الانسجام مع إيقاع العصر، ويعيش حالة من التوتر مع الذات والتوجس من الآخر المتفوق الذي يحمله مسؤولية تردي أوضاعه ومواجعه، ولا يهتدي طريقاً لحسم خيار واضح لتجسير الهوة التي تفصل بينه وبين عالم المتقدمين، وبين ماضيه الذي مازال يتغنى ويفتخر به، وواقعه الذي يعاني ويشكو منه ويلوم الآخر ويحمله وزره.

لايزال العالم الإسلامي وبعد سلسلة طويلة من الصراعات الدامية، التي أذهبت الآلاف من أبنائه على امتداد 3 عقود، غارقاً في بحر من الشعارات والأوهام والهواجس، شعوب العالم في هذه الأيام تستقبل عاماً جديداً بمزيد من الفرح والسرور والآمال والتمنيات الطيبة بينما شعوب العالم الإسلامي تودع العام الذي آذن بالرحيل بمشاعر الأسى والحزن والفجيعة على ضحايا سقطوا، وأودت بهم عمليات القتل والتفجير المتنامية في العديد من مناطق العالم الإسلامي، خصوصا في فترة أعياد الميلاد للمسيحيين، والتي تزامنت مع مناسبة عاشوراء التي تعد من أهم المناسبات الدينية لدى إخواننا الشيعة، حيث يحيون فيها ذكرى مقتل الحسين رضي الله عنه في أجواء يخيم عليها الحزن والبكاء، وترفع فيها الرايات السود.

يملأ المرء حزنا وأسى وهو يتأمل مشاهد العنف ومسلسل العمليات التفجيرية والانتحارية المستشرية عبر الساحة الإسلامية: العراق، الصومال، اليمن، باكستان، أفغانستان ويسقط ضحايا أبرياء لا ذنب لهم، ولا تبرير لهذا العنف الوحشي إلا مزاعم يرددها البعض حول أن الإرهاب رد فعل على المظالم، ويتساءل كل صاحب ضمير حي: هل من سبيل لوقف نهر الدماء؟ وهل من نهاية لهذا العنف الدموي المجنون؟ الهجمات الإرهابية التي طالت العراق حرمت المسيحيين من فرحة عيد الميلاد فقرروا- أو من بقي منهم بعد سلسلة العمليات التي استهدفتهم واضطرتهم للهجرة- عدم الاحتفال بأعيادهم والاكتفاء ببعض الطقوس البسيطة في منازلهم، خصوصا بعد تفجيرات استهدفت كنائس لهم.

ومن ناحية أخرى فضل المسيحيون مراعاة مراسم عاشوراء التي تزامنت ومواسم أعيادهم، وأي عيد يحتفل به وسط أجواء القتل والتهديد والتهجير والتفجير؟! تقول إحداهن باكية إذ تتذكر إخوتها الذين غادروا العراق هرباً من الإرهاب: أشتاق لرؤيتهم، لقد رحلوا إلى حيث الأمان في أستراليا وأميركا، كيف نعلن أفراحنا وهناك الآلاف من القتلى واليتامى في العراق؟! ورغم تشديد إجراءات الأمن فإن الإرهابيين نجحوا في استهداف مساجد كانت تحيي ذكرى عاشوراء في ديالى، وفي باكستان طالت العمليات التفجيرية المساجد والمدارس والأسواق الشعبية وناد للصحافة، وأسفرت عن قتل العشرات من المصلين والأطفال والمدنيين.

وفي محاولة للحد من العمليات الانتحارية وبهدف محاصرة طالبان لجأت الحكومة الباكستانية إلى علماء الدين لإصدار فتاوى بتحريم العمليات الانتحارية داخل باكستان- لاحظ داخل باكستان فقط- وأصدر مؤتمر العلماء والمشايخ في إسلام أباد فتوى قالوا فيها: إن الهجوم الانتحاري عمل لا يقره الإسلام وهو محرم كما أدانوا أساليب طالبان بنشر الذعر في المجتمع من خلال قطع حناجر رجال الشرطة والجيش، وأدانوا الهجوم على المساجد والأضرحة وقتل المصلين وعلماء الدين المناهضين لفكر طالبان، وهذه أول مرة يدين فيها العلماء ومعظمهم من السنة طالبان بعد أن كانوا يلتزمون الصمت على ممارساتها العدوانية منذ عام 1992م، وأيد العلماء الحرب التي يقوم بها الجيش ضد طالبان حفاظاً على سيادة باكستان ووحدة أراضيها.

لكن التساؤلات المطروحة: هل تجدي هذه الفتاوى في وقف نزيف دماء الباكستانيين؟! وهل تضع حداً لعمليات الانتحار؟! ما فعاليتها في تحصين الشباب الباكستاني ودرء مخاطر الوباء الإرهابي عن عقولهم؟! وهل تستطيع باكستان مواجهة الإرهاب بسلاح الفتاوى؟! في تصوري أن هذه الفتاوى تضعف مصداقيتها عندما يصرح مسؤول العلاقات الخارجية للجماعة الإسلامية الشيخ عبدالغفار عزيز للإعلام مشككاً في مصادر العنف الداخلي ومحملاً جهات خارجية مسؤولية اندلاع العنف في باكستان، ثم إن هذه الفتاوى لا فاعلية حقيقية لها في ظل بنية تحتية راسخة تنتج الفكر العنيف وتبثه عبر شبكاتها الممتدة في جميع أرجاء باكستان، وتهيئ النفسية القابلة للعمل الانتحاري، آلاف المدارس الدينية المنتشرة في باكستان، والتي هي أشبه بمصانع تفريخ تنتج وتغذي هذا الفكر العنيف، وترضع الناشئة منذ نعومة أظفارهم مفاهيم خاطئة ومضللة عن «الجهاد»، وأيضاً «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»!

ترى ما تأثير الفتاوى على شباب قد لقنوا منذ الصغر عقيدة «الولاء والبراء» وهي العقيدة التي يقول عنها المفكر الإسلامي المعروف جمال البنا: إنها أضلت أجيالاً عديدة من شباب الجماعات الإسلامية، وقادتهم إما إلى غيابات السجون وإما إلى ظلمات القبور، إن الأرضية التي أنتجت وصنعت هؤلاء الانتحاريين لا تكف عن إنتاجهم كما يقول عبدالمنعم سعيد، إذ إن هناك آلة جهنمية تعمل من أجل غسل العقول والقلوب وتحويلها إلى صناديق مغلقة باسم الدين الإسلامي، ومن ثم لا يمكن أن تجدي الفتاوى في معركة القلوب والعقول ما لم يجر تحول جوهري داخل عقل وقلب الفرد الانتحاري.

وإذا كانت الحكومة الباكستانية لها علماؤها الذين أصدروا تلك الفتاوى المحرمة للعمل الانتحاري فلدى 'طالبان' أيضاً علماؤها إضافة إلى المئات من العلماء المتعاطفين معها عبر الساحة الإسلامية، الذين يؤيدون مشروعية العمل الانتحاري في الأعداء- ومفهوم الأعداء هنا يتسع ليشمل كل من يخالف الفكر الطالباني وكل الأنظمة والحكومات التي لا تحكم بما أنزل الله- ثم ما أهمية تلك الفتاوى إزاء آلاف المواقع الإلكترونية التي تمجد العمل الانتحاري وتعده «أسمى أنواع الجهاد»؟! وما جدواها أمام الخطاب الديني التحريضي عبر قنوات فضائية تردد: إذا كان الغرب يمتلك القنابل الذرية فعندنا القنابل البشرية؟! وما مدى فعالية هذه الفتاوى المحرمة للعمل الانتحاري في مواجهة خطاب ديني يستثمر مشاعر الكراهية والعداء للحكومات والأنظمة ويوظفها لخدمة الطرح السياسي للجماعات الدينية المسلحة؟!

إذا أرادت باكستان أن تنتصر في مواجهة طالبان وفي تحجيم قوى الإرهاب فلابد أن تتخذ إجراءات جذرية أشبه بعمليات جراحية للمناهج الدينية السائدة في المدارس التي تتولى تنشئة الصغار وتعليمهم، وحشو أدمغتهم الصغيرة بالمعلومات الملغومة، كما يقول تركي الحمد ويضيف: نقول في أمثالنا الشعبية «العلم في الصغر كالنقش في الحجر» ويمكن تحويره ليصبح «الأدلجة في الصغر كالنقش في الحجر» فالعقل يتشكل في الصغر، فما يتشكل في الصغر من الصعب أن يتغير في الكبر، لذلك نجد أن أصحاب الفكر المتطرف لا يسعون ابتداء إلى مناصب عليا في المؤسسة السياسية مثلاً، بقدر سعيهم إلى التحكم بمفاصل العملية التعليمية، خصوصا التعليم الابتدائي، وعندما يتلقى العقل معلومة ملغومة مثل «إن العالم كفرة إلا نحن» أو «إن العالم يتآمر علينا» فإن من الصعب تغييرها لاحقاً، حتى إن تغير الشخص بعد ذلك، إلا أنها تبقى قابعة في لا وعيه كجزء من بنية أساسية لا يمكن نزعها، لأن الكراهية أصبحت جزءاً من مكونات ذاته وثقافته، والذين قاموا بالعمليات الإرهابية من شبابنا هم عقول تشكلت في مؤسسات لقنتهم معلومات ملغومة مليئة بكل ما هو قابل للانفجار.

عن / صحيفة (الجريدة) الكويتية

قلن: رجال الأعمال خذلونا .. ونحتاج 1000 عام لنفوز

مرشحات الغرفة التجارية للمنطقة الشرقية في السعودية يطالبن بتعيين امرأة في مجلس الغرفة

الدمام/ متابعات :

أكدت المرشحات في دورة انتخابات غرفة الشرقية الـ 16 السابقة أن وجود المرأة في المجلس مطلب ضروري حتى وإن كان تعيينها بدون الدخول إلى الانتخابات وخوضها مع رجال الأعمال.

ونقلت جريدة «اليوم» السعودية عن المرشحات قولهن:» إن هذه الدورة تعتبر الثانية التي تفشل بها سيدات الأعمال وذلك لعدم القدرة على جلب الأصوات وأن مشاريع السيدات في المنطقة صغيرة ولا يحق لها التصويت»، مؤكدات أنهن سيحاولن مقابلة وزير التجارة عبدالله زينل لطرح القضية عليه ومطالبته بتعيين امرأة في مجلس غرفة الشرقية بدون تصويت.

انتخابات غرفة التجارة بالشرقية

وقالت المهندسة سعاد الزيدي:» نحن المرشحات لم ننجح بهذه الانتخابات لأن رجال الأعمال بالمنطقة الشرقية لم يجتهدوا معنا من ناحية الدعم والمساندة في جلب الأصوات ولم نحصل على الذي حصلت عليه السيدات بجدة من الرجال، لذلك فإننا نحتاج ألف عام حتى نصل إلى مجلس الغرفة».

وأضافت قائلة :« إن عددنا في المنطقة الشرقية ضئيل جدا ولا يمتلكن المشاريع التي تقدر بملايين الريالات، لذلك لا نستطيع الاعتماد على السيدات، إضافة إلى أن السيدات اللاتي يمتلكن المشاغل لا يحق لهن التصويت والانتخاب، لذلك قررت طرح القضية على وزير التجارة لأبين له أن تعيين المرأة في مجلس الغرفة مطلب ضروري ».

وأكدت أن سيدات الأعمال لن يكون لهن وجود في الانتخابات إن لم تكون هناك نزاهة موجودة ولن يصلن إلى مستوى رجال الأعمال بالمنطقة الذين أحضروا كما هائلا من الباصات المحملة بالأشخاص الذين صوتوا لهم .

ولفتت إلى أن الدورات القادمة بالنسبة للسيدات لن تنفع ما دام هناك تلاعب وشراء الأصوات بالمال، مطالبة بتشكيل لجنة تحكيم تختار من المرشحين كل على حسب قوته في البرامج الانتخابية وأفكارهم إضافة إلى النظر للخبرة ومن ثم تكون الأفضلية في المنافسة للذين تم ترشيحهم من قبل اللجنة.

وقالت فوزية الكري :« إن عدم حصولنا على الأصوات الكافية التي تؤهلنا للفوز بالانتخابات جاء بسبب أن كثيرا من سيدات الأعمال لديهن سجلات حديثة (2008م- 2009م) وهذه السجلات لا يسمح لها بالتصويت، إضافة إلى تحيز رجال الأعمال لبعضهم، مع أن البعض منهم أكد تصويته لي ولكن لم يحصل ذلك، كما أن هناك لبسا كبيرا خاصة من لجنة الترشيح، حتى أن البعض طلبوا مني دفع مبالغ مالية مقابل تصويتهم لي» ، مؤكدة أن بعض المصوتين حصلوا على تذاكر سفر ومنح دراسية مقابل أصواتهم.

وأضافت أن عدم النجاح في هذه الدورة لا يعني الفشل بالدورات الأخرى حتى وإن كانت هناك عنصريات وتحيز بالانتخابات.

وأوضحت أن ما حدث في الانتخابات يعتبر أمرا غير طبيعي لأن الشباب أيضا لم يفز منهم أحد، كما أنني لازلت متعجبة من الأصوات التي منحت لي فأين ذهبت؟؟.

وقالت :« أطالب في الدورات القادمة بوجود لجنة ومراقبين من خارج المنطقة حتى لا يتكرر نفس الأمر، وكذلك تعيين إمرأة من نفس المجموعة في المجلس ».

في ختام المؤتمر العربي الثالث للترجمة بالعاصمة العمانية مسقط:

مطالب بتطوير حركة الترجمة في المنطقة العربية

مسقط/ متابعت :

دعا مشاركون في المؤتمر العربي الثالث للترجمة الذي اختتم أعماله في العاصمة العمانية مسقط ، إلى ضرورة تطوير حركة الترجمة في المنطقة العربية باعتبارها نافذة هامة للثقافة العربية على الثقافات الأخرى.

ووفقا لفضائية «الجزيرة» القطرية أوصى المؤتمر الذي دعت إليه المنظمة العربية للترجمة بالتعاون مع اتحاد المترجمين العرب والنادي الثقافي العماني ومعهد بليغلوت في مسقط، بوضع سياسة لغوية قومية للوطن العربي وأخرى قطرية مشتقة عنها، وإلى تطوير اللغة العربية واستخدامها الاستخدام الشامل.

كما أوصى باعتبار اللغة العربية والترجمة منها وإليها بعدا أساسيا من أبعاد التنمية الشاملة المنشودة، وأداة أساسية لدخول مجتمع المعرفة والمشاركة الفاعلة في العولمة وركنا أساسيا من أركان الأمن القومي، داعيا الجامعة العربية إلى جعل قضية اللغة العربية والقضايا المرتبطة بها -وفي مقدمتها تطوير الترجمة- في صدارة جدول أعمال القمة الثقافية المرتقبة.

وطالب المؤتمر بمراجعة التشريعات العربية المنظمة للنشر والتوزيع بما يساعد على ضمان حرية الفكر والتعبير ويؤمن رواج المؤلفات والمترجمات والاستفادة منها على أوسع نطاق، وتعزيز التوجه نحو الترجمة الإنتاجية تلبية لحاجات التنمية الشاملة ووضع نظام لضمان جودة الترجمة.

وفي معرض تقييمه لحركة الترجمة إلى العربية، أكد الخبير الاستشاري للغات بالأمم المتحدة تيسير الشامي على وجود قصور في الترجمة العلمية والتقنية، داعيا متخذي القرار في المنطقة إلى تخصيص موارد للنهوض بالترجمة حتى تتحول من نشاط هامشي إلى صناعة حقيقية.

وأشار الشامي إلى أن اليونان البالغ عدد سكانها 11 مليونا، تترجم سنويا ما يساوي خمسة أضعاف ما تترجمه المنطقة العربية كافة من جميع اللغات.

من جانبه وصف رئيس مجلس إدارة النادي الثقافي العماني سالم بن محمد المحروقي حركة الترجمة إلى العربية بأنها تعاني من فجوة بين ما هو مأمول وما تقتضيه الضرورة في هذا المجال.

وحول أسباب القصور أيضا، يرى المنسق الإعلامي للمؤتمر حسن المطروشي - بحسب « الجزيرة » - أن الكثير من دور النشر العربية تسعى إلى ترجمة ما يرغب فيه القارئ أو الجمهور لتضمن عائداً ماديا سريعا، ولذلك تجد القصة والرواية هي المادة القرائية الأولى الجاذبة للمترجمين على حساب المواد العلمية.

أما أستاذ اللسانيات بالجامعة اللبنانية الدكتور نادر سراج فيختلف مع هذه القراءة ليقول إن حركة الترجمة إلى العربية تشهد نهضة ونقلة نوعية من جهة المضمون والعناوين ومؤسسية العمل، مستشهدا بما للمنظمة العربية للترجمة من أعمال يصل عددها إلى مائة عنوان صدرت على مدى ست سنوات.

المؤتمر العربي الثالث للترجمة في مسقط

كأول مؤسسة مرخصة لتوفير الخدمات المصرفية الإسلامية الشاملة انطلاقاً من المركز

البنك الكويتي التركي للمساهمة ينضم إلى «مركز دبي المالي العالمي»

دبي - متابعة : عادل خدشي :

حصل البنك الكويتي التركي للمساهمة على رخصة لمزاولة نشاطه انطلاقا من مركز دبي المالي العالمي، حيث سيوفر مجموعة كاملة من الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بموجب الرخصة الممنوحة له من سلطة دبي للخدمات المالية.

وقال الأخ أحمد حميد الطاير، محافظ مركز دبي المالي العالمي إن قطاع الخدمات المالية الإسلامية يمثل واحداً من أكثر القطاعات التي أثبتت قدرتها على مواجهة الأزمة المالية العالمية، وأن هذا القطاع لا يزال ينطوي على آفاق واسعة للنمو.

وأضاف أن مركز دبي المالي العالمي قد وضع هذا القطاع في صادرة اهتماماته منذ مرحلة مبكرة جدا، وأنه سيواصل تطوير وتعزيز قطاع الخدمات المالية الإسلامية في إطاره من خلال استقطاب شركات رائدة على غرار البنك الكويتي التركي للمساهمة.

وأشار إلى أن المركز سيعمل على مدى السنوات القادمة، بالتعاون مع الشركات العاملة في مركز دبي المالي العالمي، على تعزيز نمو هذا القطاع الواعد عبر تشجيع تطوير المنتجات والابتكار.

وعلق عبدالله محمد العور الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالم قي بالقول :

يسعدنا انضمام البنك الكويتي التركي للمساهمة إلى مجتمع الأعمال المتنامي في مركز دبي المالي العالمي.

ومن شأن هذه الخطوة أن تعزز النجاح الكبير الذي حققه المركز خلال السنوات الماضية إذا استقطب عددا كبيرا من المؤسسات المالية الإسلامية وأسس لقطاع مالي إسلامي راسخ.

وكلنا ثقة بأن الشركة الجديدة ستلعب دورا مهما في إثراء وتعميق الخبرات التي يزخر بها هذا القطاع الحيوي في المركز.

وفي المقابل فإننا نتطلع إلى دعم مصرف المشاركة الكويتي التركي في جهوده الرامية إلى تنمية أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي.

يذكر أن البنك الكويتي التركي للمساهمة يعتبر أول مؤسسة مالية إسلامية تحصل على ترخيص يسمح لها بتوفير مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية الإسلامية، كما سيكون المصرف الإسلامي المصرف الأول والوحيد الذي يوفر هيكليات مضاربة لمشاركة الربح في مركز دبي المالي العالمي.

وتعود الملكية الكاملة لـ مصرف المشاركة الكويتي التركي دبي المحدود إلى مصرف المشاركة الكويتي التركي، الذي يعتبر أحد أوائل البنوك الإسلامية في تركيا.

ويتولى رحيم البيرق المدير التنفيذي الأول إدارة فرع المصرف في مركز دبي المالي العالمي.

من جهته أعرب أفق أويان الرئيس التنفيذي للبنك الكويتي التركي للمساهمة عن سروره بهذه الخطوة أننا أصبحنا جزءا من أسرة مركز دبي المالي العالمي، خاصة، لافتا بأن هذه الخطوة ستتيح لنا تحقيق هدفنا في أن تشكل جسرا آخر لتطوير العلاقات التجارية بين تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، والاستفادة من الإمكانيات الكبيرة لكل من تركيا ومنطقة الخليج.

وأوضح أويان سنوفر لعملائنا باقة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك عبر أول فرع لنا يحصل على رخصة لمزاولة نشاطه في مركز دبي المالي العالمي، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ويستأثر بيت التمويل الكويتي أحد أكبر المصارف الإسلامية الرائدة في العالم بحصة أغلبية في مصرف المشاركة الكويتي التركي، فيما تضم قائمة المساهمين الآخرين المديرية العامة للأوقاف في تركيا، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الكويت، والبنك الإسلامي للتنمية.

ويوفر المصرف لعملائه منتجات مصرفية عصرية متوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر 130 فرعاً في تركيا، وفرع احد في مملكة البحرين، ومكتب تمثيلي في كازاخستان.

وقد حصل المصرف الكويتي التركي مؤخرا على ترخيص لإنشاء فرع للخدمات المالية في ألمانيا، حيث من المتوقع له أن يباشر عملياته كأول مصرف إسلامي في البلاد.